الأمم المتحدة

A/C.2/61/2

# الجمعية العامة

Distr.: General
2 October 2006
Arabic
Original: English

**الدورة الحادية والستون**
**اللجنة الثانية**
البند ٥٥ (ب) من جدول الأعمال
**العولمة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية**

## رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلَيْن الدائمين لأستراليا وإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نقدم إليكم الوثيقة المرفقة المعنونة ''مساهمة رئيستي الفريق التوجيهي لعملية بالي – أستراليا وإندونيسيا – في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية'' (انظر المرفق).

وقد صدرت هذه الوثيقة وعُممت رسميا أثناء حلقة نقاش عقدتها بصورة مشتركة يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ البعثتان الدائمتان لأستراليا وإندونيسيا على هامش حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي عُقد في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وقد رأس هذه الحلقة التي نُظمت بعنوان ''عملية بالي بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية: عملية تشاورية إقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وما سواها''، كل من ليديا مورتُن، السفيرة الأسترالية المعنية بقضايا تهريب البشر، ورِزلان إيشار جيني، السفير والممثل الدائم لدى الأمم المتحدة. وحضر الحلقة وزراء ومسؤولون كبار ووفود الدول الأعضاء وكذا ممثلو المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية.

121006 121006 06-55235 (A)

وبالنظر إلى الدور الهام الذي تؤديه العمليات التشاورية الإقليمية في إطار المناقشة العالمية بشأن الهجرة الدولية والتنمية، نرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للنظر فيها في إطار البند ٥٥ (ب) من جدول الأعمال.

رِزلان إيشار **جيني**
السفير والممثل الدائم
جمهورية إندونيسيا

روبرت **هيل**
السفير والممثل الدائم
أستراليا

**مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلَيْن الدائمين لأستراليا وإندونيسيا لدى الأمم المتحدة**

**مساهمة رئيستي الفريق التوجيهي لعملية بالي – أستراليا وإندونيسيا – في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية**

## أولا – معلومات أساسية

١ – إقرارا بأهمية معالجة قضية الهجرة الدولية والتنمية معالجة شاملة، ترحب أستراليا وإندونيسيا، بصفتهما رئيستي عملية بالي بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، بعقد حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى الأول بشأن الهجرة الدولية والتنمية في نيويورك في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٠ المعنون ''الهجرة الدولية والتنمية''.

٢ – وتقر عملية بالي، المؤلفة مما يزيد على ٥٠ بلدا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وما سواها، إلى جانب وكالات دولية عديدة، إقرارا كاملا بأن قضية تهريب البشر والاتجار بالأشخاص أصبحت أحد الشواغل الرئيسية ليس فحسب بالنسبة لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بل أيضا للمجتمع الدولي ككل. فهذه الأنشطة لا تضعف فحسب من قدرة الدول على حماية حدودها، بل تتسبب أيضا في ظهور تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية كبيرة. وعملية بالي تقر بأن الفقر والفوارق الاقتصادية والفرص المتاحة في سوق العمل والصراعات هي أهم الأسباب المساهمة في تنامي أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص على الصعيد العالمي.

٣ – وفي ضوء ذلك، تواصل حكومتا إندونيسيا وأستراليا، مراعاة منهما لضرورة اتخاذ تدابير جماعية، الاضطلاع برئاسة عملية بالي، وتشاركان، مع فريق توجيهي مؤلف على مستوى المسؤولين من نيوزيلندا وتايلند والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الحفاظ على هذا المنتدى المكرس للحوار والتنسيق والتعاون فيما بين الوزارات المعنية والأطراف صاحبة المصلحة منذ أن انعقد مؤتمر بالي الوزاري الأول المعني بمسألة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، في بالي بإندونيسيا في عام ٢٠٠٢. وقد حدد ذلك المؤتمر الوزاري الاستهلالي خطة لتنسيق الإجراءات الإقليمية الرامية إلى مكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص، ولمواجهة التحديات التي تشكلها الهجرة غير المنظمة وأثرها على المجتمع. واستمرارا لهذا الزخم السياسي، واصل مؤتمر بالي الوزاري الإقليمي الثاني، الذي عُقد أيضا في جزيرة بالي في عام

٢٠٠٣، تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية عن طريق صوغ سبل جديدة للتنسيق الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك تبادل المعرفة والتواصل الشبكي وتعزيز إدارة ومرافق مراقبة الحدود.

٤ - وتتسم الأنشطة المضطلع بها في إطار عملية بالي بأنها أنشطة عملية محددة الأهداف وتركز على بناء القدرات من خلال إشراك المسؤولين التنفيذيين الذين يمثلون أجهزة القضاء وإنفاذ القانون والهجرة والشؤون الخارجية وغيرها من الوكالات الرئيسية المشاركة في مكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. وتتميز حلقات العمل والأنشطة المتصلة بها بطابع تشاركي قوي وترمي إلى تحقيق نواتج عملية تساعد على إنجاز نتائج ملموسة على الصعيدين الوطني والإقليمي في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الجرائم عبر وطنية.

٥ - وتشمل المجالات التي تتناولها عملية بالي وضع ترتيبات أكثر فعالية لتبادل المعلومات والاستخبارات؛ وتحسين التعاون فيما بين وكالات إنفاذ القانون الإقليمية لردع شبكات تهريب البشر والاتجار بالأشخاص ومكافحتها؛ وتعزيز التعاون في مجال مراقبة الحدود ونظم التأشيرات لكشف التحركات غير المشروعة ومنعها؛ وتوعية الجمهور؛ وتعزيز فعالية تدابير إعادة الأشخاص بوصفها استراتيجية لردع أعمال تهريب البشر والاتجار بالأشخاص بجملة وسائل منها إبرام اتفاقات مناسبة؛ وسنّ تشريعات وطنية لتجريم تهريب البشر والاتجار بالأشخاص، فضلا عن مجالات أخرى.

٦ - والنشاط التالي المدرج في جدول الأعمال المقبلة لعملية بالي هو عقد حلقة عمل بشأن نُهُج التركيز على الضحايا في معالجة مشكلة الاتجار بالأشخاص، ستستضيفها إندونيسيا وتشارك في رئاستها أستراليا، وذلك في بالي في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وستضم هذه الحلقة جميع الدول المشاركة في عملية بالي.

٧ - ويتيح موقع عملية بالي على شبكة الإنترنت (www.baliprocess.net) معلومات عن عملية بالي ويجري حاليا تطويره ليصبح وسيلة لتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات في مجال بناء القدرات، بما في ذلك توفير صيغ نموذجية للاتفاقات ومعلومات تشغيلية.

## ثانيا - الأهداف والاتجاهات والدروس الرئيسية في إطار عملية بالي

٨ - في مؤتمري بالي الوزاريين، اتفق وزراء الدول المشاركة في عملية بالي على الأهداف المحددة التالية لتلك العملية:

- وضع ترتيبات أكثر فعالية لتبادل المعلومات والاستخبارات؛

- تحسين التعاون فيما بين وكالات إنفاذ القانون الإقليمية لردع شبكات تهريب البشر والاتجار بالأشخاص ومكافحتها؛
- تعزيز التعاون في مجال مراقبة الحدود ونظم التأشيرات لكشف التحركات غير المشروعة ومنعها؛
- توعية الجمهور بغرض الثني عن ممارسة هذه الأنشطة وتحذير المعرَّضين لخطرها؛
- تعزيز فعالية تدابير إعادة الأشخاص بوصفها استراتيجية لردع أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص من خلال إبرام اتفاقات مناسبة؛
- التعاون في التحقق من هويات المهاجرين غير الشرعيين وضحايا الاتجار بالأشخاص وجنسياتهم؛
- سنّ تشريعات وطنية لتجريم تهريب البشر والاتجار بالأشخاص؛
- توفير الحماية والمساعدة المناسبتين لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛
- زيادة الاهتمام بمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير المشروعة، بما في ذلك عن طريق زيادة الفرص المتاحة للهجرة المشروعة بين الدول.

٩ - ونوّه اجتماع عُقد في عام ٢٠٠٤ وضم بعض كبار المسؤولين من دول عملية بالي إلى أن العملية يمكن أن تسهم بمنجزات قيّمة على أفضل وجه، خصوصا في المجالات الرئيسية التالية:

- التعاون الإقليمي في إنفاذ القانون، بما في ذلك تدابير مراقبة الحدود؛
- التدريب الإقليمي لمسؤولي إنفاذ القانون في مجال التعامل مع ضحايا أنشطة الاتجار بالأشخاص وفي مجال مكافحة هذه الأنشطة؛
- توعية الجمهور بأنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص؛
- السياحة الجنسية التي تستهدف الأطفال؛
- تبادل المساعدة وتسليم المجرمين؛
- وضع سياسات و/أو تشريعات بشأن جوازات السفر المفقودة والمسروقة؛
- استهداف مهرِّبي الأشخاص والمتاجِرين بهم.

١٠ - ومن المنجزات الأساسية التي حققتها عملية بالي تهيئة بيئة مؤاتية للتعاون على الصعيد العملي وصوغ نهج أكثر تكاملا للتعاون في إطار طائفة متنوعة من المنتديات الإقليمية والعلاقات الثنائية داخل المنطقة. وعلاوة على ذلك، أسهم التعاون بشأن قضايا الهجرة في تكملة وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن بعض التحديات ذات الصلة، مثل مكافحة الإرهاب. ومن العناصر الأساسية لإحراز التقدم في هذا الشأن إشراك المسؤولين من مستوى الخبراء. وكان هذا هو أفضل سبيل لتحقيق نواتج عملية في طائفة متنوعة من المجالات، منها ما يلي:

- وضع تشريع نموذجي لتستخدمه البلدان الأعضاء في صياغة القوانين المحلية الهادفة إلى تجريم أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص؛
- زيادة التعاون فيما بين وكالات إنفاذ القانون الإقليمية بغية ردع شبكات تهريب البشر والاتجار بالأشخاص ومكافحتها؛
- زيادة التعاون في مجالي مراقبة الحدود ونظم التأشيرات لكشف التحركات غير المشروعة ومنعها والتعاون في التحقق من هويات المهاجرين غير الشرعيين وجنسياتهم؛
- توعية الجمهور بمخاطر التورط في هذه الأنشطة؛
- تعزيز التعاون فيما يتعلق بإعادة الأشخاص المهرَّبين الذين يثبت أنهم ليسوا لاجئين.

١١ - وأصبحت الدول المشاركة في عملية بالي تقدر أيضا قيمة توافر المساعدة من المنظمة الدولية للهجرة في بناء القدرات من أجل مكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. فلهذه المنظمة خبرة واسعة وعميقة بمسائل الهجرة. كما تقدر الدول المشاركة كثيرا دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومشاركتها في عملية بالي.

## ثالثا - مساهمات رئيستي عملية بالي - أستراليا وإندونيسيا - في الحوار الرفيع المستوى

١٢ - وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام A/60/871، تؤدي العمليات التشاورية الإقليمية دورا هاما في صوغ الحوار العالمي بشأن الهجرة. وإدراكا من عملية بالي لأن الحوار الرفيع المستوى يمثل فرصة سانحة لصوغ المزيد من سبل التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي، فإنها تتشرف بأن تعرض على الحوار الرفيع المستوى ما يلي:

'١' ثمة حاجة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى أن تقوم الدول المشاركة في عملية بالي بتحسين نوعية ترتيبات جمع البيانات وتبادلها بغرض تعزيز

التعاون الدولي الرامي إلى مكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. ويشكل توافر بيانات مجدية عن الهجرة عنصرا جوهريا في تكوين إطار فعال للسياسات بشأن الهجرة. وهذه الإمكانية محدودة حاليا بسبب نقص مصادر البيانات الشاملة والدقيقة.

'٢' لا تزال العمليات التشاورية الإقليمية هي أكثر السبل فعالية لتعاون الدول في مكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. كما أنها تساعد المسؤولين على التواصل الشبكي بشأن قضايا الهجرة الدولية الأوسع نطاقا.

'٣' ينبغي تشجيع التنسيق والتشاور بين المنظمات الدولية والإقليمية المعنية لتجنب الازدواجية ولتكبير الموارد إلى أقصى مدى ممكن. وينبغي للحوار الرفيع المستوى أن ينظر في إقامة آليات للعمليات التشاورية الإقليمية من أجل عقد اجتماعات أقاليمية لتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات.

'٤' ينبغي للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية أن ينظر في تحديد أنشطة للمتابعة على الصعيد العالمي تكمِّل الجهود التي تبذلها الحكومات على الصعيد الإقليمي من أجل ضمان اتباع نهج منسق وشامل في مكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. ومن ثم، ينبغي أن تكون العمليات والمشاورات الإقليمية مدعومة بجهود دولية. وعلى سبيل المثال، فإن التشريع النموذجي الذي وضعته الدول المشاركة في عملية بالي لتجريم تهريب البشر والاتجار بالأشخاص متسق مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، ومع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبخاصة بروتوكولاها المتعلقان بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
نيويورك